المقاربة الإفريقية لإصلاح مجلس الأمن: دراسة تحليلية في ضوء التّوازنات الدّولية الجديدة

The African approach to Security Council reform: an analytical study in the light of the new international balances

د. حلوي خيرة
أستاذ محاضر(ب)، جامعة سعيدة – د.مولاي الطّاهر– الجزائر.
halouikheira27@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12 / 09/ 2023 تاريخ القبول: 14 / 01/ 2024 تاريخ النشر: 10 / 06/ 2024

الملخص :

تقتضي المقاربة التّشاركية لإدارة الحوكمة العالمية التِّي تقودها الأمم المتحدة تعاونًا متعدِّد الأطراف يتضمّن ضرورة دراسة مختلف المقترحات الإصلاحية لكافة الفاعلين الدّوليين، ومن ضمنها المقترح الإفريقي لإصلاح مجلس الأمن الدّولي المعبَّر عنه في توافق أوزولويني (2005/03/26) الوثيقة المرجعية التي تمثِّل الموقف المشترك لدول الاتحاد الافريقي. يستهدف هذا المقترح تحقيق مطلب التّكيف البنيوي والوظيفي لهذه المؤسسة، واستيعاب نمط التّوازنات الدّولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التّي تقودها قوى تعديلية ترفض استمرارية الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم تعدُّد القضايا الخلافية والتّحديات الدّاخلية والخارجية التِّي تعترض مسار تجسيد هذه المقاربة غير أن تفعيل مطلب الإصلاح يبقى قائمًا من خلال ضرورة صياغة توافقات سياسية ودبلوماسية من شأنها توحيد الصّوت الإفريقي في المحافل الدّولية، والمرافَعة لصالح نظام

عالمي بديل أكثرُ تمثيليةً وإنصافًا لقضايا القارة ومصالحها الحيوية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح مجلس الأمن الدّولي، مقاربة الاتحاد الافريقي، توافق أوزولويني (2005/03/26)، إعلان سِيرت (05-2005/07/04)، حقُّ النّقض، التّوازنات الدّولية الجديدة.

Abstract:

Participatory approaches to UN-led global governance require multilateral cooperation. The examination of the diverse reform proposals presented by all international actors, including the African Union proposal for reforming the UNSC as articulated in the Ezulwini Consensus (March 26,2005) is necessary for such cooperation. Its purpose is to realize the need of structural and functional adaptation of the institution, accommodating the pattern of new post-cold-war international balances led by revisionist powers that reject the unilateral hegemony of the USA. Despite the numerous internal and external challenges facing the African approach, it remains crucial to formulate political and diplomatic consensuses that might unify the African voice in international forums and defend an alternative world order more representative and equitable to the continent's vital issues and interests.

Keywords: UNSC reform, African Union's approach, Ezulwini Consensus (March26, 2005), Sirte Declaration (July 4- 5, 2005), the veto, New international balances.

المقدِّمة :

مع عمق التّأثيرات النَّسقية التِّي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة على صعيد سلّم توزيع القوة العالمي، اتِّساع دائرة الفاعلين(الحكوميين/غير الحكوميين)وتشابك التّفاعلات (ما بين حكومية/ عبر حكومية)، تعقّدت قضايا السِّياسة العالمية وارتفعت حدَّة التّهديدات اللاَّتماثلية وفق منحى تصاعدي لم يعد يستوعبه المضمون الضّيق لمفهوم الأمن الجماعي – كما عبَّر عنه الفصل السّابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة[1]-، ومن ثمّة ارتفعت حدّة الطّلب على إدارة جماعية مشتركة للنِّظام العالمي من شأنها الاستجابة بكفاءة وفاعلية لمتطلبات المرحلة الرّاهنة وفق قيم التّعاون الدّولي والعمل التّشاركي.

وقد ظهرت هذه الدّعوة الملِّحة لإعادة تقييم ومراجعة أدوار ومكانة المؤسسات الدّولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدّولي عبر جهود مجموعة من القوى الصّاعدة[2] ودول الجنوب النّامية في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاّتينية للمرافعة من أجل إصلاحات بنيوية و وظيفية عميقة، ومن خلال مقترحات ما انفكَّت تصطدم بمصالح القوى الخمس الكبرى المهيمنة على المجلس وتلقى مقاومةً كبيرةً منها من أجل الإبقاء على الوضع القائم status quo الّذي يكرِّس نظرية الاستقرار بالهيمنة hegemonic stability theory ويعمِّق حالة الإنسداد التّاريخي للمجلس historical deadlock.

وبناءً على ذلك، يتمحور موضوع هذه الورقة البحثية حول الإشكالية الرّئيسية التّالية: إلى أيِّ مدى يؤثِّر نمط التّوازنات الدّولية الرّاهنة في بنية النِّظام العالمي على الدّفع باتجاه تفعيل المقاربة الإصلاحية الإفريقية لمجلس الأمن الدّولي؟

وعليه، تندرج الأهمية العلمية للبحث في إطاره العام في تفسير العلاقة الارتباطية بين نمط التّوازنات الدّولية الجديدة التِّي تقودها قوى إقتصادية صاعدة وأخرى تعديلية تستهدف إحداث تحول مضاد في بنية النِّظام الدّولي اللِّيبيرالي المهيمن وبين ضرورة إصلاح المؤسسات الدّولية ودمقرطتها باتجاهٍ أكثرُ تمثيلاً للمصالح والقضايا التِّي أصبحت تتجاوز قدرات الدّول منفردةً على الاستجابة لها، وتطرح هذه المتغيرات آليات ومعايير جديدة لإعادة التّوازن في تمثيلية مجلس الأمن الدّولي المؤسَّسة على عدالة التّوزيع الجغرافي للقارات المهمشة (إفريقيا وأمريكا اللّاتينية) ومواكبة التّحديات العالمية التي تقدِّم رؤية تشاركية جديدة لمفهوم الحوكمة العالمية ودمقرطة العلاقات الدّولية بناء على أساليب استشارية وتنسيقية تقضي على العلاقات اللّاتكافؤية السّائدة.

كما تكمن الأهمية العملية للموضوع في كشف التّناقض الصّارخ بين القوة العددية التّمثيلية للدّول الافريقية والتِّي تُشكِّل نسبة 30% من مجموع أعضاء هيئة الأمم المتحدة وضعف حضورها وتأثيرها في أهمِّ الهياكل التّنفيذية ومراكز اتخاذ القرار، فضلاً عن سلبيات تعاطي المجلس مع قضايا القارة وأزماتها ونزاعاتها الحادّة، وشرعنة التّدخلات العسكرية وحالات العدوان بها بما يتجاوز حدود اختصاصاته وهو ما يعبِّر عنه - على سبيل المثال لا الحصر- القراران 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن فرض منطقة حظر جوي على ليبيا حمايةً للمدنيين، والّذي أنتج حالةً من عدم الاستقرار الأمني ما تزال تداعياتها واضحةً على دول الجوار.

ولتفصيل الموضوع أكثر، تُقسَّم هذه الدِّراسة على النّحو التّالي:

المبحث الأول: السِّياق العام لصياغة المقترح الإفريقي حول إصلاح مجلس الأمن الدّولي.

بعد مرور ما يقارب الثّمانية عقود على انعقاد المؤتمر التّأسيسي المنشئ لهيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو (1945/04/25) والّذي انبثقت عنه مجموعة من التّوافقات الدّولية المرتكزة على تسويات غير متكافئة لعلاقات الدّول بعد الحرب العالمية الثانية في نظام دولي هيراركي تتفاعل ضمنه قوى كبرى ممسكة باللّعبة وأخرى خاضعة لشروطها، ومع تضاعف عدد الدّول الأعضاء أربع مرات منذ 1945 من 51 إلى 193 دولة، استدعت هذه التّطورات الحاجة المِلّحة إلى صياغة مقترحات تراوحت بين الرّاديكالية الدّاعية إلى التّخلص النِّهائي من المقاعد الخمس الدّائمة في مجلس الأمن الدولي وإلغاء حق الفيتو، وبين مقترحات إصلاحية أكثر واقعيةً ترتكز على المرحلية والتّدرج من خلال الدّعوة إلى ضرورة توسيع العضوية (الدّائمة وغير الدّائمة)، تقليص نطاق استعمال حق النّقض وتقييده، مراعاة التّمثيل الإقليمي والدّيمغرافي العادل للقارات، إعادة صياغة العلاقة بين المجلس والجمعية العامة والتّعاون المشروط بين جميع الأعضاء لجعل الهيئة منبرًا للتّعبير عن انشغالاتهم وهو ما عبَّرت عنه - من منطلقاتٍ متباينةٍ- المقترحات الآتية: المقترح الإفريقي، اقتراح مجموعة الأربعة G4 التِّي تشمل ألمانيا، اليابان، الهند والبرازيل، اقتراح متحدون من أجل توافق الآراء الّذي تقوده إيطاليا United for consensus ، اقتراح مجموعة L.69 المتكونة من 32 دولة من مختلف القارات واقتراح مجموعة الخمسة الصِّغار S-5: الأردن، كوستاريكا، سنغافورة، سويسرا وإمارة ليختنشتاين.

المطلب الأول: في حتمية إصلاح مجلس الأمن: توازنات دولية جديدة ومقاربات نظرية متعدِّدة.

- يقتضي التّطرق لموضوع إصلاح مجلس الأمن المزاوجة الأنطولوجية بين البُعدين الفكري Ideational dimension والمادي Material dimension في التّحليل من خلال الاعتماد على مقاربتين نظريتين تعتبرهما الدّراسة الأقرب إلى توصيف واقع الصِّراع على النُّفوذ في المجلس بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصّاعدة التِّي برهنت على امتلاك مقومات القوة الاقتصادية، الدِّبلوماسية والعسكرية والتِّي تُطالب بموجبها بمكانةٍ ودورٍ أكبر للتّعبير عن مصالحها الحيوية وهو مايعكس-من جهةٍ- علاقات "القوة في مواجهة القوة الموازِنة" وتعبِّر عنه بوضوح المقاربة الواقعية الجديدة Neo realism، ومن جهة أخرى يأخذ الصِّراع بين القطب المهيمن ودول الجنوب بعدًا فكريًا وثقافيًا يتسِّم بالنِّقاش المعياري الّذي يدعو إلى عالم أكثر عدالةً وإنصافًا وإلى إضفاء الطّابع الدِّيمقراطي في مواجهة دبلوماسية النّادي المغلق الّذي يحتكر صنع القرارات خلف الأبواب المغلقة acting behind closing doors[3]، كما يُدين إعادة إنتاج نفس قيم الهيمنة المؤسسية والاجتماعية في نظامٍ يكرّس لحوكمة عالمية لم يتِّم صوغها بطريقة تشاركية، وهو ما يعكس علاقات "الهيمنة والهيمنة المضادة" وتعبِّر عنه بوضوح المقاربة الغرامشية الجديدة Neo Gramscianism[4]

الفرع الأول: المقاربة الواقعية الجديدة

ترتكز هذه المقاربة على سعي بعض القوى الدِّيمقراطية الصِّناعية (اليابان وألمانيا) والقوى النّاشئة (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا بالإضافة إلى أندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، باكستان وتركيا) للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدّولي، وهو صراع من أجل إحداث تغيير جيوسياسي في ميزان القوى العالمي، وزيادة النّفوذ في العلاقات الدّولية في ظلِّ استمرارية رفض نادي الخمسة الكبار للتّغيير وتعديل ترتيبات المشاركة الجماعية[5]، وترتكز قوة الأعضاء الخمس الدّائمين بالمجلس على المقوّمات الدّيمغرافية حيث يمثِّلون 30% من عدد سكّان العالم، وعلى المقومات الاقتصادية حيث يُنتِجون أكثر من 40% من النّاتج الاقتصادي العالمي، وتكمن قوتهم العسكرية في حيازة 26 ألف رأس نووي وجيوش قوامها 5.5 مليون فرداً فضلاً عن القدرات الدِّبلوماسية وأدوات القوة النّاعمة[6].

وتتمحور جهود القوى الصّاعدة والتّعديلية في تحدِّي الدّور الأمريكي المسيطِر على هيئة الأمم المتحدة باعتبارها مقر الهيئة (نيويورك) والعديد من وكالاتها الخاصّة التِّي تزوّدها بأكبر عدد من موظفيها، كما تعدُّ المموّل الرّئيسي لها حيث قدِّرت مساهمتها في ميزانيتها السّنوية لسنة 2022 بما يقارب 11 مليار دولار، وهو ما يخوّل لها استعمالها كأداة تعسفية للتّدخل باسم المجلس لتحقيق مصالحها القومية وفرض أجنداتها الخارجية، وقد كانت حرب الخليج الثّانية 1990 منعطفًا هاماً في مسار التّفرد الأمريكي باستعمال دبلوماسية المجلس– بعد حالة ركود تاريخي خلال عقدي السّبعينيات والثّمانينيات – من خلال إدانة العراق عبر 12 قراراً في ظرف زمني وجيز[7] مع دور بارز ومؤثِّر

للدّبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين من أجل مقايضة التّصويت بتقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية والتّسهيلات التِّجارية[8].

وتمّ بعدها قيادة عدّة عمليات معقدة لحفظ السّلام في العراق، البوسنة والهرسك والصّومال، وارتفع عدد قرارات المجلس من 80 قرارا في الفترة من 1984-1988إلى 246 قرارا في الفترة من 1988-1993، وارتفع عدد الاجتماعات التِّي عقدها من 96 اجتماع رسمي و72 جلسة مشاورات غير رسمية سنة 1986 إلى 171 اجتماع رسمي و253 جلسة مشاورات غير رسمية سنة 1993[9]. وقد تمّ استصدار معظم القرارات الدّاعمة للحروب العدوانية التِّي قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في بداية الألفية الجديدة في مجلس الأمن على غرار القرار رقم 1267الصّادر في 1999/10/15 بشأن الحرب في أفغانستان، والقرار رقم 1973 بشأن إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا الصّادر في 2011/03/18، استعمال حق النّقض ضدّ القرارات التِّي تُدين العدوان الصّهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتّجاهل الكليُّ للمجلس وتحييده في حالة الحرب على العراق (مارس 2003) بعد أن تعذّر استصدار قرار أممي بالأغلبية، وهو ما يعتبر انحرافًا خطيرًا عن مسار الشّرعية الدّولية.

مبدئياً، تحظى مطالبة ألمانيا واليابان بالعضوية الدّائمة في مجلس الأمن بترحيب من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا لاعتبارات مالية بالدّرجة الأولى لاسيما بعد إعادة بناء قدراتهما في إطار التّحالفات الغربية-الأطلسية منذ هزيمتها التّاريخية عقب الحرب العالمية الثانية[10]، وتُعتبر من أكثر الدّول التِّي تملك مؤهلات اقتصادية، تِكنولوجية، تقنية وعسكرية من خلال مكانتهما ضمن مجموعة السّبعة

الكبار G-7 ومجموعة العشرون G-20 ، وقدرتهما على تحمُّل الأعباء المالية في ميزانية الأمم المتحدة من خلال تسديدهما لحصتيهما المرتفعتين مقارنةً مع باقي الدّول الأعضاء في الموعد المحدَّد (اليابان تساهم بنسبة 12.5% من ميزانية الهيئة وألمانيا بنسبة 8%)، وتوسيع مجال خدماتهما في تمويل قوات حفظ السّلام (اليابان 8.56% وألمانيا 6.30%) وهو ما تعبِّر عنه المشاركة الألمانية في عمليات UNMIK في كوسوفو و MINUSMA في مالي من خلال القيام بمهمات تدريبية، تمويلية واستطلاعية، بَيْد أنّ اليابان كانت قد سحبت آخر وحداتها المشاركة في مهمة حفظ السّلام في جنوب السودان سنة 2017 ويندرج ذلك في إطار التّصور الاستراتيجي الجديد بعد استحداث وزارة الدِّفاع، قرار زيادة الانفاق العسكري والتّركيز على بناء القدرات الذّاتية لأغراض دفاعية في ظلِّ ارتفاع وتيرة التّهديدات الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا[11].

بالموازاة مع ذلك، تقود روسيا والصِّين- من موقعهما كقوتين تعديليتين- حركةً معاكسةً لإعادة التّوازن في النِّظام العالمي من خلال قيادة مجموعتي البريكس BRICS[12] ومنظمة شنغهاي للتّعاون لتعزيز موقفها التّفاوضي إزاء الغرب بعد توتر العلاقات بين الطّرفين عقب التّدخل الرّوسي في جورجيا 2008، احتكار روسيا الملف السّوري2011، ضمُّها لجزيرة القرم سنة 2014، المواقف المتباينة في قضية البرنامج النّووي الإيراني والحرب على أوكرانيا منذ 2022/02/24 التِّي ما تزال تشهد تصعيدا مستمرا بين الطّرفين بسبب الدّعم اللّوجيستيكي الغربي للهجومات المضادة، وهو ما دفع بروسيا إلى تأييد مسار توسيع مجلس الأمن التّابع للأمم المتحدة من أجل تمثيل أصوات دائمة من إفريقيا وأمريكا اللّاتينية بغرض الوصول إلى توافقات

سياسية مشتركة، وقد رفضت 24 دولة إفريقية التّصويت ضدّ القرار الّذي يدين الحرب الرّوسية على أوكرانيا وامتنعت 16 دولة إفريقية أخرى عن التّصويت عليه في 2022/03/21. كما تضمَّن خطاب الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين في قمة إفريقيا- روسيا الثّانية المنعقدة في سان بطرسبورغ الرّوسية يومي27 و28 جويلية 2023 بمشاركة 49 دولة إفريقية و27 رئيس دولة وحكومة التّأكيد مجددا على استعداد روسيا لدراسة المقترح الخاص بتوسيع تمثيل إفريقيا في هيئة الأمم المتحدة وتعزيز درجة التّنسيق السِّياسي، توسيع الشّراكة الاقتصادية والتِّجارية والعسكرية والتّأكيد على الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا باعتبارها مركز قوة جديد في النِّظام العالمي وطرف فاعل في إعادة تشكيله والتّحول نحو عالم متعدد الأقطاب[13] .

ومع تحوُّل الصِّين من قوة إقليمية محدودة الطُّموحات خلال فترة الحرب الباردة منتهجةً سياسة الحياد والامتناع عن التّصويت تارةً والتّنديد بالدِّبلوماسية السِّرية للمجلس تارةً أخرى إلى قوة اقتصادية عالمية ذات مصالح أوسع أصبحت تميل أكثر إلى اعتماد الحلول السِّلمية للأزمات التِّي لا تؤدي إلى الإضرار بمصالحها المباشرة والتزام مبدأ عدم التّدخل في الشُّؤون الدّاخلية للدّول[14]، ولكنّها بالمقابل تُبدي موقفا متشدِّداً إزاء انضمام كلٍّ من اليابان والهند لقائمة الأعضاء الدّائمين بمجلس الأمن مخافة تشكيلهما على المدى البعيد لتحالف اقتصادي وتجاري وأمني يستهدف احتواءها في منطقة آسيا-الباسيفيك بسبب مطالبها السِّيادية المتزايدة في جزيرة تايوان ومنطقة بحر الصِّين الجنوبي.

وبحكم العلاقات التّاريخية الوطيدة بين الصِّين والدّول الإفريقية بسبب دعمها للحركات التّحررية المناهضة

للاستعمار، تقديم المساعدات الخارجية وانتهاج سياسات الشّراكة الاقتصادية والتِّجارية بناء على قاعدة "رابح-رابح"، تطرَّق إعلان بكين Beijing Declaration المنبثق عن منتدى التّعاون الصِّيني الإفريقي 2000 إلى غياب تمثيل الدّول الإفريقية والنّامية في المؤسسات الاقتصادية المالية والدّولية متضمِّنا الدّعوة إلى الاعتراف بالمكانة المشروعة والمستحقة لإفريقيا في مجلس الأمن الدّولي.

وقد أصدرت الصِّين ورقة توضِّح فيها موقفها بشأن إصلاحات مجلس الأمن في 2005/06/08 تضمَّنت: أن تعكس الإصلاحات مصالحاً متعدِّدة الأطراف، تعزيز كفاءة وسلطة الأمم المتحدة والقدرة على التّصدي للتّهديدات والتّحديات الجديدة، العمل على حماية مبادئ الأمم المتحدة كالمساواة في السِّيادة، عدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّول، الحلول السِّلمية للنِّزاعات وتعزيز التّعاون الدّولي، أولوية الأهداف الإنمائية على الأمن بمفهومه العسكري الصّلب، أن تستوعب الإصلاحات مقترحات جميع الأعضاء لا سيما الدّول النّامية وأن تصل إلى مرحلة بناء توافق للآراء من خلال استناد الاصلاحات إلى مشاورات ونقاشات ديمقراطية لمعالجة كلِّ القضايا الشّائكة[15].

وتُراهن روسيا والصِّين على تقوية مجموعة البريكس التِّي تُعتبر نموذجًا للقوى التِّي تضغط من موقعها كتكتل اقتصادي موازِن باتجاه إرساء مؤسسات اقتصادية ومالية موازية لنظام بريتون وودز، إطلاق عملة موحدة تنهي هيمنة الدّولار الأمريكي والحصول على دور بارز في إدارة الاقتصاد العالمي باعتبارها تملك مجموعة من مقوِّمات القوة، فهي تشغل 30% من مساحة اليابسة في العالم (40 مليون كم^2) تُقيم عليها قوة ديمغرافية تتجاوز ثلث سكّان العالم

(42%)[16]، ويشكِّل النّاتج الإجمالي لها 31.5% من مجموع النّاتج العالمي لسنة 2022تتصدُّرها الصِّين ب17963 مليار دولار، وقد بلغ حجم التِّجارة البينية لأعضائها 20% من الإجمالي العالمي[17] فضلاً عن امتلاكها لأهمِّ الموارد الأولية كالطّاقة والحديد، الثّروات الزِّراعية، التّكنولوجيا المتطورة والتّفوق العسكري لثلاث قوى نووية ممثلة في روسيا، الصِّين والهند، وهي أيضاً قوة مالية تمكنّت من تأسيس بنك التّنمية الجديد في شنغهاي في 15-2014/07/16 والهادف إلى تمويل المشاريع التِّي تعود بالفائدة على أعضائه وعلى الدُّول النامية من خلال الشّراكة مع بنوك التّنمية الإقليمية، ويندرج ذلك ضمن إنشاء مؤسسات مالية منافسة لصندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي للإنشاء والتّعمير لكسر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية[18].

وتعدُّ الهند من أهمِّ نشطاء البريكس التِّي تعمل على حشد جهودها الدِّبلوماسية لإصلاح المجلس لاسيما وأنّها إحدى أكبر ديمقراطيات العالم ديمغرافيًا التِّي تُطالب بمعاملة تفضيلية (1مليار و400 مليون نسمة)، وتُعتبر من أكبر مصدِّري ومنتجي البرمجيات، وهي إحدى أعضاء النّادي النّووي التِّي تمتلك واحدًا من أقوى خمسة جيوش في العالم، كما أنّ القوات العسكرية الهندية ظلّت لعقود عمادًا لمهمات حفظ السّلام في الهيئة[19]، فضلاً عن ذلك تسعى الهند إلى الارتكاز على علاقات دبلوماسية متوازنة مع قوى دولية متناقِضة الأهداف حيث تحتفظ بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة واليابان من جهة وتعمل على تعزيز علاقتها مع روسيا من جهة أخرى، كما تحافظ على علاقاتها التّاريخية الوثيقة مع الدّول الإفريقية على عدّة مستويات وهو ما يعكسه منتدى الهند –إفريقيا الثّالث في 2015/10/19 تحت شعار: "شركاء في التّقدم: نحو جدول أعمال إنمائي

فارق وفعال في نيودلهي" ومشروع التّعاون العسكري الميداني المشترك أفنديكس AF-INDEX لسنة 2023 الّذي جمعها ب24 دولة إفريقية، وتُعتبر من أبرز الدّول المؤيدة لمنح مقعد دائم للاتحاد الافريقي في مجموعة العشرين ومجموعة البريكس.

أمّا البرازيل التِّي تُعدُّ أكبر دولة في أمريكا اللّاتينية من حيث المساحة(8.5 مليون كم²)، وأكبر قوة اقتصادية في المنطقة فتمارس مبدأ الدِّبلوماسية السِّيادية المنفتحة التِّي تعتمد على التّدابير الوقائية لتحقيق السّلام ورفض استعمال القوة والتّدخل في الشّؤون الدّاخلية لاسيما بعد إعادة انتخاب الرّئيس اليساري لولا دي سيلفا Lula Da Silva المؤيّد لتنظيم قطب "الجنوب العالمي" Global South الّذي من شأنه إعادة التّوازن الدّولي، كما تعمل على توطيد العلاقات الاقتصادية والتِّجارية مع إفريقيا في إطار دبلوماسية تنويع التّحالفات جنوب- جنوب، والمشاركة في روابط دبلوماسية جديدة مع المؤسسات التي تقودها الصِّين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التّحتية AIIB، وتعود طموحاتها التّاريخية في الوصول إلى مجلس الأمن منذ احتجاجها لدى عصبة الأمم المتحدة وانسحابها منها بعد عدم منحها مقعدًا دائمًا في مجلسها[20].

وفيما يخصُّ بقية القوى الإقليمية الصّاعدة التِّي تتنافس على العضوية الدّائمة في مجلس الأمن فيمكن حصرُها في جنوب إفريقيا التِّي تملك العديد من القدرات الاقتصادية، السِّياسية، العسكرية والرّمزية التِّي تؤهِّلها للعب أدوار محورية في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى ماليزيا لاسيما بعد أن قاد الدِّبلوماسي الماليزي ورئيس الدّورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة إسماعيل رزالي عمل الفريق

العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن سنة 1997، وأندونيسيا من خلال تصريح الرّئيس الأندونيسي في خطاب أمام تجمع حركة عدم الانحياز في جاكارتا سنة 1992: "لن نظل مجرد متفرجين، ولن نقبل أن نكون على هامش تيارات التّغيير التّاريخي الذي يجتاح العالم الآن"[21]، وكذا تركيا التِّي قادت حملة واسعة للفوز بمقعد غير دائم في مجلس الأمن سنة 2008 انطلاقا من حشد الدّعم الدِّبلوماسي للأفارقة في الجمعية العامة، وهي تمارس دبلوماسية إيقاعية نشطة في فترة حكم حزب العدالة والتّنمية من أجل إصلاح المجلس تحت شعار "العالم أكبر من خمسة"[22]، فضلاً عن المطالب الإصلاحية لكلٍّ من إيطاليا، إسبانيا، الأرجنتين، المكسيك، كندا، كوريا الجنوبية، باكستان، نيجيريا، مصر والجزائر.

على العموم، ترتكز مطالب القوى التّعديلية والصّاعدة على مبدأ توازن توزيع القوى في مؤسسات النّظام العالمي وتوازن المصالح المشروع، والاعتراض على التّناقض الصّادم بين التّصور الأخلاقي اللِّيبيرالي المدرج في ميثاق الهيئة والمتمثِّل في تحقيق مبدأ الأمن الجماعي، حماية الأمن والسِّلم العالمي وحلِّ النِّزاعات بالطُّرق السِّلمية وبين هيمنة القوى العظمى لحماية مصالحها وتكريس نفودها الّذي يعتبر انحرافاً في مسار هذا النِّظام[23].

الفرع الثّاني: المقاربة الغرامشية الجديدة

من منظور المقاربة الغرامشية الجديدة للهيمنة التِّي تندرج ضمن الدِّراسات النّقدية ما بعد الوضعية في العلاقات الدّولية، تشكِّل دول الجنوب التِّي تبني تحالفاتها على أساس فكري يعكس مصالحا وقيما متماثلة كتلةً تاريخيةً مضادةً

historical block تستهدف إحداث تحول في نمط العلاقة الجدلية الصِّراعية بينها وبين القوى الكبرى المهيمِنة بقيمها الايديولوجية والثّقافية على المنظمات الدّولية والهادفة إلى امتصاص الأفكار المضادّة لها وجعلها متسِّقة مع عقيدة الهيمنة، كما تسعى هذه الكتلة بمشاركة المنظمات الإقليمية وقوى المجتمع المدني العابر للحدود إلى الضّغط لزيادة احتمالات التّحول الهيكلي وإعادة تفكيك البنى الاجتماعية، الثّقافية والاقتصادية السّائدة لصالح نظام عالمي بديل يتصدّى لغياب العدالة التّمثيلية في سياق حركةٍ مضادةٍ للهيمنة. a counter- hegemonic movement

ويرتبط هذا الطّرح بتحليل روبرت كوكس[24] Robert Cox (أحد أبرز رواد المدرسة النّقدية في العلاقات الدّولية) لعلاقات القوة في السِّياسة العالمية من زاوية البحث عن أدوات معيارية انعتاقية normative and emanicipatory tools للتّحرر من هيمنة الأشكال الاجتماعية المسيطرة ودفع عملية التّغيير التّاريخي نحو فترة انتقالية احتجاجًا على البنية غير المتكافئة لهذا النِّظام[25] أو على الأقلِّ خلق حالة هيمنة توافقية تنافسية consensual hegemony كتلك التي حقّقتها حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفروآسيوية في مرحلة الحرب الباردة ومجموعة ال77 الموحدة التي أُنشِئت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتِّجارة والتّنمية في الجزائر سنة 1967 [26] .

وبناءً على ذلك، يعتبر برتران بادي Bertrand Badie (أستاذ العلاقات الدّولية في معهد العلوم السِّياسية بجامعة باريس) أنّ المقترح الإفريقي الإصلاحي لمجلس الأمن يأتي مدفوعاً بدبلوماسية الإعتراض على التّوجه الإقصائي لدول القارة الإفريقية، وبالنِّضال من أجل الاعتراف بالحقِّ في

التّفاوض حول المكانة الدّولية لها خارج ضغوط التّبعية وشبكة العلاقات الفوقية، وهو نتاج المواجهة مع ثلاثة أنواع من اللّامساواة[27] :

أولاً - اللاّمساواة التّأسيسية التِّي هي نتاج الإرث الكولونيالي، وهي ممارسة بنيوية عميقة أدّت إلى حالة مَرَضِية من منظور التّحليل الباثولوجي للعلاقات الدّولية بين هوامش ومركز الحوكمة العالمية، حيث أدّى تفكك هذا النِّظام إلى تشكيل علاقات زبائنية جديدة يتمُّ تبادل وتقاسم الخدمات من خلالها بشكل غير متوازن وانتقائي[28]، كما تعكس تاريخًا طويلاً من العلاقات الإستغلالية لثروات القارة ومُقدَّراتها، والتّنصل من المسؤولية التّاريخية والأخلاقية عن المظالم والحملات الاستعمارية التي قامت بها القوى التّقليدية في القارة.

ثانيًا- اللاّمساواة الهيكلية التِّي جعلت الدّول الإفريقية بعد الاستقلال خارج مؤسسات النُّخبة، وما يترتب على ذلك من عدم تساوي الفرص للمشاركة في صنع القرار الدّولي، فهي لا تحظى بأكثر من دور المواطن السّلبي من الدّرجة الثّانية ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويؤيِّد هذه المقاربة المفكِّر الإفريقي علي الأمين المزروعي من خلال توصيفه لبنية النِّظام الدّولي بالطّبقية التِّي تشمل براهمة العالم ومنبوذوه، وتعكس بوضوح الفجوة العميقة بين عالم الشّمال الغني وعالم الجنوب الفقير من خلال مفارقة التّفوق العددي لهذه الأخيرة مقابل تقلص نفوذها الدّبلوماسي وضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسّياسية والتّفاوضية.[29]

ثالثًا - اللاّمساواة الوظيفية التِّي تدفع باتجاه ترسيخ نظام أوليغارشي مغلق في إطار التّرتيبات المؤسسِّية الدّولية التي

يقودها الخمسة الكبار، ممّا يجعل الدّول الإفريقية تواجه حالة قبول قسري لاستبعادها أو إقصائها شبه الكلّي من المواقع الدّبلوماسية التّي يمكن أن تخوّل لها حقّ المرافعة عن حقوقها وقضاياها[30]. وقد تحوَّل مضمون الخطابات الإفريقية في الهيئة من إنهاء الاستعمار والاستعمار الجديد، استرجاع السّيطرة على الموارد الطّاقوية، مكافحة الأبارتايد، حظر القواعد الأجنبية والتّنديد بالتّجارب النّووية وجرائم الحرب إلى التركّيز على قضايا الأمن الانساني والتّنمية المستدامة، حقوق الإنسان والأقليات، الحكم الرّاشد، التّغيرات المناخية وقضايا اللُّجوء البيئي، الهجرة غير الشّرعية والمساعدات الإنسانية،...[31].

استطرادًا على ذلك، يمكن القول أنّ التّطرق للمقاربة الإفريقية الإصلاحية لمجلس الأمن وفق المنظور النِّيو غرامشي يكشف عن حالة صراع رمزي حول المكانة الاجتماعية الدّولية من أجل إرساء قيم التّعاون المتعدّد الأطراف في العلاقات الدّولية، وإن كان هذا المنظور ينطوي على نوعٍ من المبالغة في تقدير "القوة التّغييرية" لها ككتلة تاريخية مضادّة بالنّظر إلى التّقييم الموضوعي لحجم قدراتها ومحدودية آلياتها وضعف تماسكها، غير أنّ ذلك لا يُنفي- من حيث المبدأ- مشروعية تطلعاتها باعتبارها "قوة دفاعية" تهدف إلى التّعبير عن هويتها في المجتمع الدّولي .

المطلب الثاني: المحدِّدات البنيوية والوظيفية لإصلاح مجلس الأمن

من المنظور القانوني والمؤسسي، تندرج حتمية إصلاح الخلل البنيوي والوظيفي لأداء مجلس الأمن الدّولي على رأس الأولويات في الأجندة الجديدة لحوكمة المنظمات الدّولية، وذلك باعتبارها هياكل تقنية تتّم وفقها تفاعلات تعكس مدى قدرتها على تحقيق شرعية القرارات، تمثيل مصالح أعضائها بشكل متكافئ والاضطلاع بالمهام والأعباء المنوطة بها في ظلِّ التّحديات العالمية الرّاهنة.

الفرع الأول: المحدِّدات البنيوية المتعلِّقة بإجراءات توسيع العضوية

من أبرز المحدِّدات البنيوية التِّي تثير النِّقاش الواسع حول أداء المجلس يمكن التّطرق إلى القضايا التّالية:

1- مسألة توسيع العضوية[32]: عضوية المجلس في تركيبتها الحالية لا تعكس حقيقة التّمثيل العادل للدّول وفقاً للمساواة في مبدأ السِّيادة والحقوق، ففي الوقت الّذي يحتكر فيه الخمسة الكبار العضوية الدّائمة وهو ما يتعارض وإرادة المجتمع الدّولي انطلاقا من تقنين الميثاق لحالة التّفاوت السِّياسي بين القوى الكبرى والصّغرى، يستوجب الأمر أيضًا إعادة النّظر في تدنِّي مستوى التّمثيل في فئة العضوية غير الدّائمة التِّي تقوم بدور المراقب دون امتلاك صلاحيات قوية خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنتين فقط، ومع ذلك يشوب هذه التّمثيلية إختلال حسابي كبير، حيث يمُثِّل مجموع 188 عضوا بعشرة أعضاء غير دائمين فقط وهو مايعادل نسبة تمثيل 1 لكلِّ 19 عضواً في الجمعية العامة، ويُعادل تمثيل قارتي إفريقيا وآسيا مقعدًا واحدا لكلِّ 600مليون نسمة، أمّا نسبة تمثيل أوربا وأمريكا اللّاتينية فتُعادل 125 مليون نسمة[33].

إنّ جمود نصّ المادة 23 من الفصل الخامس من ميثاق الهيئة يجعل المجلس يعاني من حالة انغلاق ومقاومة للتّغيير، ممّا يستوجب إيجاد معايير أكثر موضوعية ودقّة في اختيار الدّول غير دائمة العضوية، فالتّأكيد على المساهمة في الحفاظ على السِّلم والأمن الدّولي والتّوزيع الجغرافي العادل معياران من شأنهما محاباة بعض الدّول على حساب أخرى وفقًا للسّلطة التّقديرية للأعضاء المُنتخِبِين ولنمط الولاءات والتّحالفات الإقليمية والدّولية القائمة.

2- إشكالية مراجعة ميثاق الهيئة وتكييف النّصوص مع مقتضيات الواقع الدّولي: حيث يتطلب أيُّ إصلاح لمجلس الأمن تعديل ميثاق الهيئة الّذي يصطدم بعقبة المادتين 108 و109 من الفصل الثّامن عشر للميثاق الّتي تنُّص على وجوب تصديق جميع الأعضاء الدّائمين بالإجماع على أيّ تعديل وفقا للأوضاع الدّستورية لكل دولة، ووجوب موافقة ثلثي الدّول الأعضاء في الجمعية العامة والتّصديق عليها من قِبل ثلثي جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة، وهو ما يمكن اعتباره شرطا تعجيزياً يستهدف الحفاظ على الوضع القائم على المدى البعيد.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المحدِّدات البنيوية على غرار تكييف الدّول دائمة العضوية لقواعد النِّظام الدّاخلي المؤقت للمجلس - الّذي أُقِر بشكل مؤقت سنة 1946 ولم يتم وضع نظام دائم لحدِّ الآن- مع ميثاق المنظمة بما يتلاءم ومصالحها من خلال القواعد العامة لإجراء الاجتماعات وإعداد الجداول، فالمادة 48 من الفصل السّابع مثلًا تنص على أنّ اجتماعات المجلس تتمُّ بصفةٍ علنية وفي بعض الحالات تكون مغلقة، وهو ما يستغله الأعضاء الدّائمون في

تكريس مبدأ الدِّبلوماسية السِّرية والكولسة من خلال عقد اجتماعات غير رسمية قبل الرّسمية[34].

الفرع الثاني: المحدِّدات الوظيفية المتعلقة بإصلاح آليات اتخاذ القرار

ومن أبرز المحدِّدات الوظيفية التِّي يعاني منها أداء المجلس على مستوى آليات اتِّخاذ القرار يمكن التّطرق إلى القضايا التّالية:

1- إشكالية غياب الرّقابة السِّياسية والقضائية على قرارات المجلس: حيث يتمتّع المجلس بسلطة تقديرية شبه مطلقة على اعتبار أنّ قراراته صادرة بالأغلبية المنصوص عليها قانونا، وهي مُلزمة لا تملك الدّول الأعضاء حقّ التّحلل منها أو الاعتراض عليها، وذلك في غياب الرّقابة السِّياسية الفعلية على المجلس من قِبل الجمعية العامة التِّي يُفترض أن تقوم بمناقشة وتوجيه وإصدار توصيات واقتراحات مناسبة حول التّقرير السّنوي الّذي يُعِدُّه، كما لا تحظى الجمعية بالتّمكين من ممارسة الرّقابة عليه من خلال حقِّ التّعقيب والتّقويم والمحاسبة وسحب الثِّقة، والأمر نفسه ينطبق على غياب الرّقابة القضائية التِّي يُفترض أن تقوم بها محكمة العدل الدّولية من خلال تمكينها من صلاحية النّظر في مدى دستورية القرارات الصّادرة عنه في ضوء الانتهاكات الخطيرة للشّرعية الدّولية التِّي طبعت قراراته مؤخراً [35]، وهو ما يتعذّر فعلياً بسبب عدم وجود أيِّ نصوص تنظيمية تنظِّم العلاقة بينهما في الميثاق أو في النّظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية .

2- إشكالية استعمال حق النّقض كأداة للهيمنة وازدواجية المعايير: فقد تحوَّلَ استعمال حقِّ النّقض من أداةٍ للصِّراع بين

القطبين خلال فترة الحرب الباردة إلى أداة تعسفية اقترنت بالانتقائية وازدواجية المعايير في مرحلة الأحادية القطبية، حيث اتّسمت بالتّشدد والفاعلية لحماية أكراد شمال العراق بينما اقترنت باللّامبالاة والتّقاعس في حالة الإبادة الجماعية في رواندا[36]، وبعدم التزام أعضائه الدّائمين بتوفير قوات وموارد كافية لفرض قرارات المجلس من خلال التّطهير العرقي الّذي شهدته مذبحة سربرينيستا بالبوسنة في جويلية 1994 والجرائم الكبرى في دارفور، وتبدو المفارقة واضحة في التّشديد على خطورة التّسلح النّووي لكوريا الشّمالية وإيران مع تجاهل البرنامج الإسرائيلي، بينما وقف المجلس موقف المتفرّج من إجراء الهند وباكستان لتجارب نووية، وغالبا ما يتمُّ استعمال حق النّقض دون تقديم الأسباب الموضوعية للرّفض، فمنذ تأسيس المجلس إلى غاية 2015 استعملته روسيا 103 مرات، الولايات المتحدة 79 مرة، بريطانيا 29 مرة، فرنسا 16 مرة والصِّين 9 مرات[37]، وأدّت المبالغة في استعماله في فترة الحرب الباردة من قِبل الاتحاد السّوفياتي إلى حالة شلل وعجز تامٍّ له.

3- إشكالية تسييس المجلس والقفز على الشّرعية الدّولية: فقد أثبت مجلس الأمن من خلال قراراته المستندة إلى الفصل السّابع من الميثاق عبر فرض العقوبات الدّولية واستعمال القوة العسكرية لمواجهة التّهديدات أنّه جهاز سياسي بوظائف تنفيذية لا يملك الاستقلالية المؤسسِّية عن أعضائه الدّائمين، كما يهدف إلى تحقيق أولوية المصالح السِّياسية على حساب احترام قواعد القانون الدّولي العام وحقوق الإنسان، ويحدث ذلك في غياب نظام مالي قانوني وإداري يخوّل للمنظمة الاحتفاظ بموارد مستقلة عن أعضائها الّذين يمارسون مختلف الضّغوطات بناء على نسبة مشاركتهم في الميزانية. فقد ارتفع عدد القرارات التّي أصدرها المجلس من 725 قرارا في

الفترة 1945-1991 إلى 1595 قرارا في الفترة 1992-2016، وكانت القارة الإفريقية مسرحا لأول عملية تدخل عسكري بذرائع إنسانية في الصّومال لتأمين إيصال المساعدات من خلال القرار رقم 733 المؤرخ في 01/20 والقرار رقم 794 المؤرخ في 1992/12/03، ويمثِّل قرار إدارة الرّئيس الأمريكي جورج والكر بوش إعلان الحرب على العراق العام 2003 دون رخصةٍ منه قفزًا على الشّرعية الدّولية والمحطة التّاريخية الفارقة في انتهاء صلاحيات هذه المؤسسة[38] .

إنّ اضطلاع هيئة الأمم المتحدة بدور قيادي في مسار الحوكمة العالمية لا يتأتّى إلّا بإصلاح المجلس في الجانبين البنيوي والوظيفي من خلال توسيع نطاق العضوية وإصلاح آليات اتخاذ القرار لتجاوز الفشل في حلِّ مشاكل التّنمية، وضع حدٍّ للنِّزاعات المستديمة، ومواجهة الكوارث الإنسانية المتعلقة بالأمن البيئي، الصّحي والغذائي .

المبحث الثاني: المقترح الإفريقي لإصلاح مجلس الأمن: مضمونُه، حدودُ تأثيره وتحدياتُ تفعيله

منذ أول اجتماع للاتحاد الإفريقي في مؤتمر دربن-جنوب إفريقيا في 2002/07/09 خلفًا لمنظمة الوحدة الإفريقية بحضور 50 رئيس دولة وحكومة، حاول الاتحاد صياغة مجموعة من الاقتراحات التِّي تعكس الموقف الإفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن الدّولي من أجل تموضعٍ أفضل للقارة الإفريقية في ساحة التّفاعلات

الدّولية، وسيتّم التّطرق في هذا المبحث إلى أبرز النّقاط الأساسية التّي ركّز عليها مضمون المقاربة الافريقية، حدود تأثيرها الفعلي في ضوء اختلاف المواقف والتّجاذبات السّياسية بين دول الاتحاد حول تفاصيل الإصلاح، وأبرز التّحديات الإفريقية والدّولية التّي تعرقل مسار هذا المقترح.

المطلب الأول: مضمون المقاربة الافريقية

رغم تاريخٍ طويل من التّمثيل الإفريقي بهيئة الأمم المتحدة، ماتزالُ هذه الدّول تناضل لصالح الحصول على مقعدين دائمين بمجلس الأمن الدّولي، وهو ما اقتضى تنظيم جهودها في إطار مؤسسي كفيل بأن يعكس منظورها الإصلاحي للمجلس لا سيما وأنّ 70% من القضايا التّي تطغى على أشغاله تتعلق بأزمات وصراعات إفريقية وغالباً ما تنتهي بقرارات غير منصِفة، ويأخذ هذا المسعى بعين الاعتبار خلفيات عديدة أبرزها حجم كتلتها التّصويتية، الحضور الدّبلوماسي التّاريخي لأهمّ الأمناء العامين والدِّبلوماسيين الأفارقة المؤثرين، والمواقف والمحطات التّاريخية التّي أسهمت بها القارة في دفع عمل الهيئة.

الفرع الأول: الإطار المرجعي للإصلاح من خلال إتفاق أوزلويني

كان أول مقترح لإصلاح مجلس الأمن من داخل المنظمة نفسها قد قدّمه الأمين العام بطرس بطرس غالي والمعروف بخطة السّلام في 1992/01/31 متبوعًا بإعلان الفريق رفيع المستوى المعني بالتّهديدات، التّحديات والتّغيير من اقتراح الأمين العام كوفي عنان سنة 2003، وهو ما حفّز الدّول الإفريقية على الإجماع على إعلان توافق أوزولويني[39] Ezulwini consensus وهي الوثيقة المرجعية التّي تمثّل

الموقف المشترك لدول الاتحاد الافريقي وقد تمّ اعتمادها في 2005/03/26 على هامش الدّورة الاستثنائية للمجلس التّنفيذي للاتحاد بأديس أبابا (إثيوبيا)، تضمنّت إجماع دوله على المطالبة بإصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظلِّ التّحديات المتسارعة التّي يشهدها النّظام العالمي، والدّعوة إلى مجلِس أمنٍ أكثر تمثيلاً وديمقراطيةً. ومن أهمِّ المطالب الأساسية التِّي وردت في مضمون هذا الاتفاق: منح مقعدين دائمين على الأقل وحقّ النّقض للدّول الإفريقية بالإضافة إلى مقعدين غير دائمين في المجلس، على أن يحدِّد الاتحاد لاحقًا هوية الدّول التِّي ستحصل على هذه المقاعد، وبالتّالي ارتفاع العدد الإجمالي لأعضائه من 15 إلى 26 عضواً من خلال زيادة 6 مقاعد دائمة و5 مقاعد غير دائمة[40] وهو ما يوضِّحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 01: عدد المقاعد الإضافية المقترحة لإصلاح مجلس الأمن وفقا للمنظور الافريقي

الأعضاء الدّائمون		الأعضاء غير الدّائمين	
إفريقيا	2	إفريقيا	2
آسيا	2	آسيا	1
أمريكا اللّاتينية ودول الكاريبي	1	أمريكا اللّاتينية ودول الكاريبي	1
غرب أوربا ودول أخرى	1	أوربا الشّرقية	1

المصدر: إعلان سرت حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة الصّادر عن مؤتمر الاتحاد الافريقي، الدّورة العادية الخامسة، سيرت- ليبيا، 04-2005/07/05.

ويعبّر هذا الموقف عن تراجع الدّول الإفريقية عن مطلبها السّابق الخاص بمبدأ التّناوب لشغل المقعدين اللّذين سيُخصصّان لإفريقيا في حال توسيعه والمتفّق عليه في الدّورة العادية السّادسة والسِّتين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في هراري (زيمبابوي) من 26 إلى 30 جوان 1997، وقد لخّصت بنود اتفاق أوزولويني المقاربة التّشاركية للمنظمات الإقليمية التِّي تتضمّن الانضمام للجهود الجماعية وتحقيق الاستجابة للتّهديدات والانتهاكات التِّي يتعرض لها السّلام الدّولي عبر تفعيل الآليات الاستباقية للحدّ من استخدام القوة في المنازعات الدّولية من خلال الدِّبلوماسية الوقائية، التّنسيق والتّعاون بين مجلس الأمن الدّولي ومجلس السِّلم والأمن الإفريقي في اتخاذ الاجراءات العاجلة من أجل ترتيبات إفريقية إقليمية دون تقويض مسؤولية المجتمع الدّولي، والإصلاح المؤسسي المتضمِّن عدد المقاعد وحق النّقض ومسؤولية الاتحاد عن اختيار ممثليه [41] .

كما أكّد على هذه المبادئ أيضًا إعلان قمّة سيرت (ليبيا) في 04-05جويلية 2005 الّذي كانت امتدادًا وتأكيدًا لإجماع أوزولويني من خلال تنديده بالتّهميش التّاريخي لإفريقيا في مجلس الأمن وتضمَّن دعوات لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتّمكين من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز قيادة الجمعية العامة والأمانة العامة وزيادة كفاءتها، إنشاء لجنة لتعزيز السّلام، إنشاء هيئة جديدة لحقوق الإنسان كجهاز فرعي تابع للجمعية العامة، إضفاء الصّبغة الدِّيمقراطية على مؤسسات بريتون وودز وتحديد الموقف الإفريقي الموحد بشأن التّنمية المستدامة، الأمن الجماعي ومنع النِّزاعات[42]، واستّمر التّأكيد عليه في مناسبات عديدة على غرار قمة شرم الشّيخ بمصر من 06/20– 2008/07/01 في مؤتمر الإتحاد الإفريقي في دورته الحادية

عشر، وكانت خلاصة أشغال الدّورة الرّابعة والسّتين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2009/12/28 برئاسة الِّليبي عبد السّلام تريكي قد تضمنت إعادة تأكيد هذه الدّول إجماعها على القضايا الإصلاحية التِّي أقرها إجماع أوزولويني[43]، كما أُدرِج مبدأ تعزيز الجهود الإفريقية وتنسيق المواقف بينها من أجل إسماع الصّوت الافريقي الموحد في مجلس الأمن ضمن أهمّ المحاور الرئيسية التِّي تضمنّتها أشغال النّدوة التّاسعة رفيعة المستوى حول السِّلم والأمن في إفريقيا بوهران (الجزائر) من 7إلى 9 ديسمبر 2022 والتِّي اختتمت فعالياتها تحت عنوان :"دعم الأعضاء الأفارقة الجدد في مجلس الأمن للأمم المتحدة لمعالجة مسائل السِّلم والأمن"[44].

الفرع الثاني: المواقف السِّياسية للدّول الإفريقية: بين الإصلاح التّدريجي والشّامل

باشرت لجنة C-10 المكوَّنة من رؤساء الدّول والحكومات العشر التِّي أُوكلت لها مهمة التّأكيد على الموقف الإفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن الدّولي مهامها العام 2005 وهي: الجزائر، أوغندا، زامبيا، السِّينغال، سيراليون، كينيا، ناميبيا، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية وليبيا. ولكِّن سرعان ما انقسمت تصورات الدّول الإفريقية إلى موقفين متناقضين:

- الموقف الأول: مقاربة الإصلاح التّدريجي Incremental reform وهي مقاربة تنطلق من مبدأ "خُذ وطالب" أو ما يُعرف بسياسة"الخطوة خطوة" Step- by- step policy وقد تبنّتها كلٌّ من جنوب إفريقيا ونيجيريا اللّتين حاولتا انتزاع الأدوار القيادية بحكم قوتهما العسكرية، الاقتصادية، الدّيمغرافية

والدِّبلوماسية، وباعتبارهما أيضا عضوان محرّكان للشّراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النِّيباد) وكذا من خلال مساهمتهما المرتفعة في جهود حفظ السَّلام في القارة، وقد سعت جنوب إفريقيا لإيجاد أرضية مشتركة مع مجموعة الأربعة G4[45] التِّي يُشكِّل أعضاؤها أهمّ التّكتلات الرّئيسية للقوى الصّاعدة الاقتصادية على الصّعيد العالمي(ألمانيا، اليابان، الهند والبرازيل) والتِّي تتمحور حول زيادة عدد الأعضاء من 15 إلى 25 عضوا، وهي خطة تهدف إلى تحسين فعالية المجلس وتعزيز انتشاره الجغرافي أولاً تماشيا مع خطة إسماعيل رزالي للبلدان النّامية وتأجيل المطالبة بحقِّ النّقض من أجل تمكين إفريقيا من وضع أقدامها في الباب أولا تحت شعار: Put our feet in the door first[46]

ودعمّت هذا التّوجه نيجيريا التِّي تُعتبر أكبر قوة ديمغرافية وإقتصادية إقليمية في منطقة غرب إفريقيا والتِّي يشكِّل النّفط 90% من صادراتها، وذلك انطلاقا من دورها المحوري في قيادة منظمة الإيكواس وتقديم الدّعم الفني لأعضائها، قيادة خطة عمل لاجوس للتّنمية الاقتصادية في إفريقيا (1980-2000)، إنشاء صندوق نيجيريا الإئتماني في بنك التّنمية الإفريقي بأبوجا بالإضافة إلى دور الجيش النِّيجيري في قيادة وتمويل عمليات حفظ السّلام في المنطقة (ليبيريا، سيراليون،...) ودعم قوات الإيكوموج التّابعة للإيكواس بنسبة 70%[47]، وقد حذّر الرّئيس النّيجيري الأسبق أولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo (الّذي تولى الحكم في الفترة 1999-2007) القادة الأفارقة المتمسِّكين بالإصلاح الشّامل للمجلس من عواقب جمود موقفهم إزاء هذه المقاربة التيِّ تراهن على المرحلية والتّدرج في

افتكاك المطالب قائلا: "إنّ القضية المعروضة علينا هي إمّا أن نقرّر أن تنضّم إفريقيا إلى بقية العالم من خلال التّوصل إلى نتيجة مبدئية بخصوص المطالبة بإصلاح الأمم المتحدة أو أن تقف موقفا غير قابل للتّفاوض، وهو الموقف الّذي سيحبط جهود الإصلاح بالتّأكيد"[48].

- الموقف الثّاني: مقاربة الإصلاح الشّامل Comprehensive reform

والمعروفة أيضا بمقاربة "كلّ شيء أو لا شيء" The all or nothing والتّي تمسكّت بها كلٌّ من الجزائر، مصر، ليبيا وزيمبابوي وهي أهمّ الدّول المؤسِّسة للاتحاد الافريقي وأولى الدّول الموقِّعة والمصادقة على القانون التّأسيسي له، والتّي كان لها دور تاريخي في دعم قضايا التّحرر وحق تقرير المصير والدِّفاع عن قضايا التّنمية، وذلك من خلال المطالبة باحترام كلِّ بنود إجماع أوزولويني ومعارضة كلّ أشكال المساومات بشأن العدول عن امتياز حقِّ النّقض. جادل هذا الفريق على أنّ نيجيريا وجنوب إفريقيا اللّتين تُصِّران على قيادة جدول الأعمال الإفريقي "يتحركون بعيدا عن إجماع أوزولويني من أجل بناء تحالفات في أماكن أخرى"[49]، وهو ما يعتبر كسرا للتّوافق الافريقي والتّهديد بالانقسام بين الشّمال والجنوب خاصّةً مع ظهور فريق جديد لإصلاح المجلس سنة 2007 صاغته الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا ونيجيريا IBSA .

اتّسم الموقف الجزائري بالتّمسك بمخرجات الاتفاق الّذي صاغه الاتحاد الافريقي المتمثِّل في المطالبة القطعية بمقعدين دائمين في مجلس الأمن مع التّمتع بحقِّ

الفيتو ومقعدين غير دائمين بالتّناوب، واعتماد دبلوماسية تركِّز على التّنديد بالتّهميش التّاريخي للقارة عبر تصريح الوزير الأسبق المنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل في اجتماع على مستوى الوزراء في روما الإيطالية في فيفري 2009 بمشاركة 79 دولة حول إصلاح مجلس الأمن قائلا: "نُعبِّر عن الظّلم التّاريخي المسلط على إفريقيا بخصوص تشكيلة مجلس الأمن والمسؤولية الملقاة على الأسرة الدّولية لمعالجة الضّرر النّاتج عن إنكار هذا الحق"[50].

وينبثق هذا الموقف من التّصور الفكري والسّياسي العام للمقاربة الجزائرية الإصلاحية التِّي ترتكز على إصلاحات هيكلية وإجرائية تتعلق بالمطالبة بضرورة تقوية الأجهزة الفرعية التّابعة لهيئة الأمم المتحدة ومعارضة هيمنة الدّول الكبرى عليها، فالمفهوم الجزائري للدّمقرطة يعتمد على تطبيق قاعدة الأغلبية في غياب الإتفاق الجماعي وإيجاد توازن بين الأغلبية العددية والأقلية التِّي تحتكر القوة والنّفوذ، وهو ما يعتبر انعكاسا فعليًا لإرادة المجموعة الدولية ودعوتها لتطبيق قاعدة "صوت لكلِّ دولة" في جميع الأجهزة معترضةً على الطّريقة الخاصة ب"نظام التّصويت المشترك" الّذي يشمل إعفاء عددٍ من الدّول الصّغيرة من المساهمة في ميزانية المنظمة وجميع المصاريف مقابل التّنازل عن حقِّها في التّصويت نهائيا، وفي الوقت الّذي ترتكز فيه الجزائر لإنجاح مقاربتها على دورها السِّياسي والدّبلوماسي وحضورها التّاريخي القوي بالهيئة، تتضاءل فرص تأثيرها في جانب الإصلاحات المالية والإدارية لأسبابٍ ماديةٍ عمليةٍ وتقنيةٍ تواجه العديد من الدّول النّامية وبنسب تأثير متفاوتة [51].

ورغم فترة الرّكود الدِّبلوماسي الّذي شهدته الجزائر في الفترة 2013-2019 بسبب الأوضاع السِّياسية الدّاخلية وتراجع أسعار النّفط، غير أنّ الدّبلوماسية الجزائرية سجّلت عودتها القارية مجددا ونجحت بقيادة وزير الخارجية السّابق رمطان لعمامرة -بالتّنسيق المشترك مع نظيره الجنوب إفريقي- في سحب صفة عضو مراقب عن إسرائيل في قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة في أديس أبابا(إثيوبيا) بتاريخ 17-2022/02/18 اعتراضاً على قرار رئيس مفوضية الاتحاد موسى فقي محمد، رغم اختراق هذا الكيان استراتيجيا واقتصاديا لدول شرق القارة على غرار إثيوبيا،كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا وغانا. كما نجحت الجزائر في انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للمرة الرّابعة في تاريخها (1969-1968)، (1988-1989)، (2005-2006) وبمجموع 184 صوتا في الجمعية العامة للأمم المتحدة للفترة 2024-2025، وهو ما يعتبر فرصة للتّأكيد على مقاربتها الثّابتة للمساهمة الإيجابية في دمقرطة العلاقات الدّولية والدِّفاع عن المصالح المشتركة لدول الاتحاد الافريقي ورؤيتها الإصلاحية للمجلس.

يتزامن ذلك وتأسيس الوكالة الجزائرية للتّعاون الدّولي من أجل التّضامن والتّنمية (فيفري 2020) الهادفة إلى رفع مستوى أداء الدِّبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا، تعزيز مقاربة التّنمية والأمن والاستقرار من خلال تفعيل الأدوات النّاعمة للحصول على فرص استثمارية أكبر بالقارة وعلى مكانة تنافسية قيادية في مجالها الاقليمي، وقد حُدِّدت أهمُّ مهام هذه الوكالة في إعداد وتنفيذ السِّياسة الوطنية للتعّاون الدّولي في

المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الانسانية، الثقافية، الدِّينية، التّربوية، العلمية والتِّقنية[52]، كما تمّ بموجبها تخصيص مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في دول السّاحل الافريقي خلال أشغال الدّورة السّادسة والثّلاثين لقمة رؤساء وحكومات الاتحاد الافريقي المنعقدة باديس أبابا (إثيوبيا) يومي 18 و19 فيفري 2023

أمّا مصر، ومن موقعها كقوة إقليمية ذات وزن ديمغرافي ودبلوماسي في منطقة شمال إفريقيا، فقد حرصت هي الأخرى على التّمسك ببنود أوزولويني متخطيةً مرحلة الفتور في العلاقات الاقتصادية والتِّجارية مع الدّول الافريقية، والتّوتر السِّياسي بعد محاولة اغتيال الرّئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا (1995)، الصِّراع مع إثيوبيا حول سدِّ النهضة، تدهور العلاقات بين الطّرفين بعد ثورة يناير 2011 وتعليق عضويتها في الاتحاد بعد الانقلاب على نظام محمد مرسي[53]. وقد تمكنّت مصر في 2019/02/01 من استعادة دورها الفاعل في القارة الإفريقية من خلال رئاستها للاتحاد الافريقي، سعيها لخلق توازنات إقليمية داعمة لدورها في القارة من خلال قيادة مجموعة الكوميسا، معارضة عسكرة منطقة القرن الإفريقي والنّفوذ عبر آليات القوة النّاعمة من خلال التّعاون الإفريقي الأمني والثّقافي[54].

وكانت ليبيا في فترة حكم الرّئيس معمر القذافي عضوا فاعلا في هذا الاتفاق، قدّمت معظم التّعديلات المقترحة بشأن ميثاق الاتحاد الإفريقي وكانت أكبر المساهمين في الهيكل المؤسسي الجديد له وأبرز المدافعين عن مبدأ "أفرقة الحلول" African solutions to African problems عبر تفعيل دور

مجلس الأمن والسِّلم الإفريقي في احتواء الصِّراعات في القارة ونشر السِّلم والأمن الدّوليين الّذي صادقت على بروتوكول إنشائه كلٌّ من جنوب إفريقيا، الجزائر، ليبيا، مالي ، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، الموزمبيق، ليسوتو، موريشيوس، سيراليون، غامبيا، غانا، السّودان ورواندا، وكذلك من خلال الإعداد لوثيقة "من أجل سياسة أمنية ودفاعية إفريقية مشتركة" التِّي راجعها المجلس التّنفيذي في 2003/05/21 الهادفة لإنشاء قوات الاتحاد الافريقي، ولكنّها بالمقابل اعتمدت أطروحات مثالية تتبنّى سياسة القفز على المراحل من أجل تأسيس الولايات المتحدة الافريقية وإنشاء حكومة موحدة لدولٍ تفتقر إلى حكومات منتخبة وهي شعارات بقيت بعيدة عن الواقعية ولم تستجب لضرورة بناء الاستراتيجيات التّنموية المستدامة أولاً.

عموماً، انتهت هذه المرحلة بعدم مرونة مواقف غالبية الدّول الإفريقية وفشلها في التّوصل إلى حلّ وسط بشأن صياغة موقف مشترك وموَّحد بسبب الاختلاف الجوهري حول مبدأ حق النّقض وعدم تحقيق إجماع حول من يمثِّلها لا سيما بين من يؤيّد صيغة التّوافق على أساس التّمثيل الإقليمي وبين من يرجّح أولوية المحدِّدات المتعلقة بالقوة العسكرية والاقتصادية والدِّبلوماسية، دون إهمال عامل الصِّراع بين الدّول الإفريقية النّاطقة بالإنجليزية والدّول الفرنكفونية[55].

في ضوء المتغيرات الجديدة التّي تشهدها القارة والنِّظام العالمي عموما، ومع الأخذ بعين الاعتبار تغيُّر القيادات السِّياسية في معظم الدّول الافريقية منذ اعتماد توافق أوزولويني(2005)، انهيار الدّولة في ليبيا وانفلات الوضع الأمني في منطقة السّاحل الافريقي، تصدُّع مجموعة

الإيكواس بعد الانقلابات العسكرية المتتالية في مالي (ماي 2021)، بوركينافاسو (سبتمبر 2022) والنِّيجر (2023/07/26) والغابون (2023/08/30) ممّا سيؤدي إلى احتدام الصِّراع الجيواستراتيجي الدّولي في المنطقة بالإضافة إلى إعادة قبول عضوية المغرب في الاتحاد الافريقي (جويلية 2016) يمكن ترجيح استمرارية الخلاف حول التّفاصيل المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن الدّولي، بينما يبقى الإجماع الإفريقي حول هذا المبدأ في حدِّ ذاته قائمًا ومتفقاً عليه، وهو ما تعبِّر عنه بوضوح جهود الدِّبلوماسية الجزائرية بالتّنسيق مع أعضاء الاتحاد الإفريقي المساندين للمقاربة الإصلاحية لإسماع الصّوت الافريقي الموحد داخل مجلس الأمن بعيدا عن الانخراط ضمن مجموعات المصالح الدّولية.

المطلب الثاني: تحديات الدّور الافريقي في إصلاح مجلس الأمن الدّولي

يستعرض هذا المطلب أبرز التّحديات التِّي تعيق الدّور الإفريقي في إصلاح مجلس الأمن الدّولي سواء تلك المنبثقة من داخل القارة على المستوى السِّياسي، الأمني والمالي أو التّحديات الخارجية المتعلِّقة بنمط التّحالفات الإقليمية والدّولية.

الفرع الأول: تحديات إفريقية

1- تحديات سياسية:

- الصِّراع المحتدم بين الدّول الإفريقية المحورية المهيمنة إقليميا حول الزّعامة القارية وغياب المعايير الموضوعية التِّي سيتِّم وفقها اختيار الدّولة التِّي تملك أحقية تمثيل

القارة بمقعد دائم في المجلس، يتعلق الأمر بجنوب إفريقيا، نيجيريا، كينيا، مصر، إثيوبيا، الجزائر، السّنغال، وكذا غياب وحدة التّصور والهدف واستراتيجية التّنفيذ، وهو ما يدُّل على أنّ مبدأ أوزولويني كان موقفا تفاوضيا غير مرن وهو انعكاس لصراع مصالح وطنية متفرّقة أكثر منه تصور جماعي توافقي يعبّر عن كتلة تاريخية مضادة للهيمنة[56] لا سيما في ظلِّ تمسك دول شمال إفريقيا بعدم تقديم تنازلات بشأن حقّ النّقض، ويبدو هذا الافتقار للتّماسك والتّنسيق في المواقف واضحا على مستويات أخرى مثل مخالفة غانا، نيجيريا، السّنغال والرأس الأخضر قرار الاتحاد الإفريقي بالانسحاب الجماعي من المحكمة الجنائية الدّولية (فيفري 2017)، تصويت جنوب إفريقيا ونيجيريا لصالح قرار ضدّ ليبيا سنة 2011 وانقسام مواقف الدّول الإفريقية بشأن القضية الصّحراوية والتّطبيع مع الكيان الصّهيوني[57] .

2- تحديات أمنية :

- غلبة القضايا الأمنية على القضايا التّنموية في جدول أعمال القمم الإفريقية التِّي تُعقد بصفة روتينية في ظلِّ استمرارية غياب الأمن المجتمعي بمعظم دول القارة بسبب تفاقم ظاهرة النِّزاعات الاجتماعية المزمِنة(PSC) ذات الخلفيات الإثنية، القبلية، العرقية والدِّينية(السّودان، تشاد، الكونغو الدِّيمقراطية، ليبيا،...) والنِّزاعات البينية ذات الطّابع الحدودي(السّودان - تشاد، ساحل العاج - جزر القمر، رواندا-الكونغو الدِّيمقراطية،...) أو تلك المتعلقة بالصِّراع حول الأمن المائي (منطقة حوض وادي النِّيل)، فضلاً عن عودة ظاهرة الانقلابات

العسكرية (تشاد، غينيا، مالي، بوركينافاسو، النِّيجر والغابون) بالموازاة مع تفاقم التّهديدات اللّاتماثلية الجديدة على غرار الهجرة غير الشّرعية، الاتجار غير المشروع بالسّلاح، بالمخدرات وبالبشر، انتهاكات حقوق الإنسان، التّغيرات المناخية وتدهور الأمن الصِّحي والغذائي، وتتفاعل هذه المحدِّدات الدّاخلية مع المحدِّدات الخارجية التِّي تعمِّق حالة الهشاشة الأمنية للدّولة في إفريقيا من خلال ارتفاع ظاهرة عسكرة السِّياسات الخارجية للقوى الدّولية في المنطقة عبر إقامة العديد من القواعد العسكرية بحجَّة محاربة الجماعات الإرهابية المتشدِّدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أو مكافحة القرصنة، بالإضافة إلى إشكالية خصخصة الأمن في إفريقيا المرتبطة بدور الشّركات الأمنية الخاصة في إدارة النِّزاعات المسلحة في القارة وهو ما تقوم به قوات فاغنر الرّوسية في مالي، السّودان، إفريقيا الوسطى، موزمبيق ودعم قوات الخليفة حفتر في ليبيا.

- تقويض استقلالية القرار السِّيادي الإفريقي على المستوى الأمني وارتهانه للتّمويل الخارجي للقوى الغربية بسبب عدم تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة التِّي أُعلن عن إنشائها منذ 2003 بموجب المادة 13من بروتوكول مجلس السِّلم والأمن الافريقي وصعوبة اعتماد آليات مستدامة لتمويل صندوق الاتحاد الافريقي لدعم عمليات السّلام التي يقودها في القارة، وهو ما فسح المجال أمام التّدخل الخارجي عبر قوات أفريكوم الأمريكية AFRICOM وتوسع نفوذ مجموعة فاغنر الرّوسية [58].
- فيما يخصُّ علاقة مجلس السِّلم والأمن الافريقي بمجلس الأمن الدّولي، ثمّةَ حالة تداخل وتصادم في

الصّلاحيات أكثر ممّا هي حالة شراكة فعالة لتحقيق السِّلم والأمن المجتمعي في القارة انطلاقًا من الغموض الواضح في صياغة العلاقة ذات الطّابع الهرمي العمودي بين صلاحيات المجلسين بناءً على نص المادة 17(1) من البروتوكول الإفريقي المنشئ للمجلس 2002، وهو ما جعله يفتقد الاستقلالية بسبب أزمة التّمويل واللُّجوء إلى طلب دعم المنظمات الدّولية والاتحاد الأوربي لنقص الخبرة في مجال إدارة النِّزاعات وضعف قدرات الإنذار المبكر ووسائل الدِّبلوماسية الوقائية[59].

- 3- تحديّات مالية:
- عدم قدرة الدّول الإفريقية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحمُّل تكاليف العضوية الدّائمة في مجلس الأمن الدّولي من خلال المساهمة في الميزانيات المقرّرة للأجهزة الفرعية للأمم المتحدة، وعدم امتلاك مقومات القوة الاقتصادية للإقناع بجدوى دعم أجندتها السِّياسية لإصلاح المجلس والمشاركة في عمليات السّلام، ويبقى عدد الدّول الافريقية التِّي دأبت على دفع مستحقاتها لدى الأمم المتحدة في الوقت المناسب قليلا جدًّا مقارنة بعددها الإجمالي، ويُعزى ذلك بالدّرجة الأولى إلى معاناتها من متلازمة التّبعية، ارتفاع نسبة المديونية بسبب سوء توظيف القروض والمساعدات في مشاريع تنموية حقيقية جرّاء استشراء ظاهرة الفساد السِّياسي والمالي، تفاقم أزمات التّنمية والفقر، التّغيرات المناخية وانتشار الأوبئة (نقص المناعة المكتسبة، السّل الرئوي، الملاريا، الكوفيد 19)، وتتراوح المساهمات الإلزامية في هيئة الأمم على شكل حصص بين 0.01% و25%، وذلك في الوقت الذي تساهم 10دول أعضاء

في تمويل 90% من إجمالي النّفقات. فوفقاً لجدول الاشتراكات في ميزانية الأمم المتحدة لسنة 2003-2006 مثلاً تدفع البلدان الإفريقية مجتمعةً نسبة 0.92% من الميزانية الإجمالية تتصدَّرها جنوب إفريقيا بنسبة 0.292%، تليها كلٌّ من مصر بنسبة 0.120% والجزائر بنسبة 0.076%، المغرب 0.047%، نيجيريا 0.042% تونس 0.032%، ساحل العاج 0.010%، الغابون 0.009% والسّنغال 0.005%، في حين تُدرَج بعض الدّول الإفريقية ضمن القائمة السّنوية للبلدان المتأخرة عن دفع مستحقاتها وهو ما يجعلها تقع تحت طائلة الحرمان من التّصويت وفقًا لنصِّ المادة 19 من الميثاق، ففي سنة 2006 مثلاً كان هناك 7 دول مُدْرَجة ضمن هذه القائمة وهي جزر القمر، سان تومي، غينيا بيساو، ليبيريا، النّيجر والصّومال [60].

الفرع الثاني: تحديات دولية

- احتدام التّنافس الدّولي للقوى الكبرى في إفريقيا - لا سيما الأعضاء الخمسة الدّائمون بمجلس الأمن- وتحريك مصالحهم السِّياسية، الاستراتيجية، الاقتصادية والتِّجارية بأدوات مختلفة تتفق كلّها على رفض فكرة إفريقيا موحدة وقوية، وهوما يعكسه تمدُّد النّفوذ العسكري لروسيا واستراتيجية التّوسع الاقتصادي والتِّجاري الصِّيني لملء الفراغ الاستراتيجي الّذي خلّفه انكفاء أدوار القوى الغربية التّقليدية المهيمِنة على شؤون القارة: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقلّ بريطانيا التِّي لم تقدِّم مقاربة قويةً واضحةَ المعالم بشأن البحث عن شركاء

جدد للتِّجارة الخارجية في إفريقيا بعد اتفاقية البريكست Brexit .

- يُعتبر نمط التّحالفات الإفريقية-الدّولية أحد أهمّ العوامل التِّي وقفت وراء تعزيز حالة الانقسام ضدّ إجماع أوزولويني وإعلان سيرت 2005، وأغلبها من الدّول الإفريقية الفرنكفونية المعارضة للإصلاح لا سيما تلك التي تلّقت فيما مضى دعمًا عسكريًا من فرنسا (ساحل العاج)، أو الدّول الإفريقية النّاطقة بالإنجليزية الحليفة للولايات المتحدة التِّي ترتبط بها من خلال شبكة من العلاقات الاقتصادية، العسكرية والسِّياسية على غرار نيجيريا إحدى أهم الدّول المؤيِّدة لمقاربة الإصلاح التّدريجي لمجلس الأمن الدّاعية إلى تأجيل مطالبة الأفارقة بحقّ النّقض، وهو ما ينعكس بوضوح من خلال اعتماد الشّركات النّفطية الأمريكية العملاقة على نسبة 1.5 مليون برميل يوميًا من النّفط النِّيجيري، الضّغوط الأمريكية لإحلال الدِّيمقراطية في نيجيريا منذ 1999، مساعدتها لمكافحة الإرهاب (تنظيم بوكو حرام) وإسناد مهام عسكرية إقليمية لها لقيادة عمليات حفظ السّلام في سيراليون والسّودان، ... وغيرها[61].

ـ محاولة مجموعة من المقترحات التِّي قدمتها تحالفات دولية أخرى احتواء المنظور الإفريقي لإصلاح مجلس الأمن الدّولي التّابع للأمم المتحدة كما هو الحال مع مجموعة الأربعة G4 من خلال إقناعها بعض الدّول الافريقية بعدم جدوى التّمسك بحق النّقض وهو ما خلّف انقساما حادًّا بين أعضاء الاتحاد الافريقي[62]، واقتراح الاتحاد من أجل التّوافق UFCالّذي تقوده إيطاليا منذ 1995 والّذي يدعو إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدّائمين فقط، ويخُصَّص

لمجموعات إقليمية على أساس التّناوب، وهو يُعارض كلاً من المقترح الإفريقي ومقترح مجموعة الأربعة، ويندرج المقترح الأمريكي المعلن عنه في أفريل 2022 على هامش الدّورة 77 للجمعية الأممية والمتعلِّق بتقييد حق الفيتو "إلّا في الحالات غير العادية" ضمن آليات التّغذية المرتدة التِّي تعيد إنتاج أنماط مستقرة من الهيمنة وتركيز السّلطة في يد النِّظام اللِّيبيرالي المؤسسي القائم، وهي إحدى المناورات السِّياسية الهادفة لتحجيم الدّور الرّوسي والصّيني وربح الوقت لاستعادة أدوراها القيادية في المجلس، خاصة وأنّه لا يحمل أيّ متغيِّرات عملية جديدة كما يعاني من عدم الوضوح والضّبابية[63].

الخاتمـــة:

تتفِّق دول الاتحاد الإفريقي حول ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدّولي ولكنّها تختلف حول الأدوات والاستراتيجيات الأنسب لتحقيق هذه العملية البعيدة المدى، ومن هنا ترتبط أهمية إصلاحِه بنفس أهميةِ إصلاح الاتحاد الإفريقي نفسِه. وفي ضوء التّوازنات الدّولية الجديدة يبقى تحقيق هذا الهدف مرهون بسيناريوهين:

01- السِّيناريو الإصلاحي: حيث يساعد السّياق العام المتمثِّل في الطّابع الانتقالي لهيكل النّظام الدّولي Transitory carachter of the world order الهادف إلى إضعاف الهيمنة الانفرادية لنظام القطب

الواحد والتّوجه نحو عالم متعدد الأقطاب على الدّفع باتجاه توحيد جهود الدّول الإفريقية لبلورة رؤية استراتيجية مشتركة تتضمّن مقاربتها الإصلاحية للمجلس وأدوارها التّشاركية للتّخلص من حالة الاستقطاب الدّولي والتّموضع الفعّال ضمن المحاور القوية الهادفة إلى كسر حالة الجمود التّاريخي الّذي عرفته مؤسسات الأمم المتحدة، وتساعد على ذلك المؤشرات التّالية: تراجع النّفوذ العسكري والسِّياسي الفرنسي من القارة وانتفاضة العديد من مستعمراتها السّابقة على سياسة الوصاية الأبوية على غرار الكونغو الدِّيمقراطية، الغابون، الحكومات الانقلابية في مالي، بوركينافاسو والنِّيجر، انكفاء الدّور الأمريكي وتذبذب استراتيجية إدارة بايدن في المنطقة خاصةً مع ظهور منافسين جدد هدفهم ملء الفراغ الاستراتيجي للقوى الغربية، يتعلق الأمر بالنّفوذ الاقتصادي للصِّين التِي تعتبر أكبر شريك تجاري للقارة من خلال تكثيف سياسة القروض والاستثمارات الواسعة في البنى التّحتية بالإضافة إلى تمتعها بالمقبولية السِّياسية التِّي تتفادى سياسة الإملاءات والمشروطية السّياسية، وتزايد النّفوذ العسكري والأمني الرُّوسي في القارة الّذي يبقى اللّاعب الاستراتيجي المعوَّل عليه لإحداث التّغيير في معادلة التّوزيع العالمي للقوى خاصّةً في حالة إنهاء الحرب الأوكرانية الرّوسية لصالحه باعتبارها إحدى أهمّ الحروب المفصلية الكبرى في تاريخ النِّظام الدّولي القائم.

02- سيناريو الحفاظ على الوضع القائم: وهو سيناريو يرجِّح تعذّر حالة الإصلاح الجذري والشّامل لمجلس الأمن بسبب هيمنة المقاربات المحافِظة داخل المجلس والتِّي تؤيِّد إجراء تعديلات على الشّكل دون المساس بمضمون النّظام القائم وليس بالضّرورة بذلك القدر الّذي

تطمح إليه الكتلة الرّاغبة في التّغيير من خلال التركّيز على توسيع قاعدة العضوية غير الدّائمة، إشراك المنظمات الاقليمية في تحمل أعباء عمليات حفظ السّلام دون التّطرق لإصلاح عميق يمسُّ نظام الرّقابة والعقوبات وتقييد حق الفيتو. أمّا العامل الآخر فيُعزى إلى عدم اكتمال ونضج مشهد التّحولات الدّولية في ظلِّ ديناميكيات صعود قوى جديدة اقتصادية وعسكرية وغياب عنصر ضاغط فعلي باتجاه التّغيير الكلِّي، خاصة إذا أخذ الصِّراع في أوكرانيا منحى حرب استنزاف طويلة الأمد بين الطّرفين مع احتمالية عامل المفاجأة (تمرد قوات فاغنر على نظام بوتين في جويلية 2023، التّصعيد الأوكراني للهجومات المضادة باستعمال السِّلاح الجوي الغربي)، كما يثير التّوسيع العددي للبريكس بليس BRICS Plus مخاوفًا من إضعافه كمحور موازِن بسبب غياب الانسجام السِّياسي والاقتصادي لأعضائه وتمثيله لمصالح متضاربة إزاء القضايا الدّولية الحاسمة، تحكمها غالباً خلافات في العلاقات البينية (الصِّين- الهند، البرازيل- الأرجنتين، إيران-السّعودية، مصر-إثيوبيا) فضلاً عن غياب مؤسسات وهياكل قوية تنظِّمه بالإضافة إلى صعوبة مهمة التّخلص من الدّولار كعملة مهيمِنة في النِّظام التِّجاري والمصرفي العالمي على الأقل في ظلِّ المعطيات الرّاهنة.

التّوصيات :

- يستلزم تفعيل المقترح الإفريقي لإصلاح مجلس الأمن الدّولي المزيد من جهود التّنسيق على المستوى الإقليمي والدّولي مع القوى التّعديلية والصّاعدة والضّغط باتجاه إعادة التّوازن داخل المجلس وتكييف صلاحياته وفق المتغيرات

الرّاهنة من خلال التّمسك بالقضايا الجوهرية التّالية: تعديل النّظام المالي، القانوني والإداري الّذي يخوّل لهذه المؤسسة الاستقلالية عن أعضائها، مراعاة التّمثيل الإقليمي المتكافئ فيما يخصُّ عضوية المقاعد الدّائمة، تفعيل المساءلة الرّقابية والقانونية لحماية مبدأ الشّرعية الدّولية، تقييد استخدام حق النّقض وضرورة تبنِّي الأمم المتحدة لتعاريف إجرائية عالمية موحدّة لمفاهيم التّهديدات الأمنية الجديدة، الإرهاب، العدوان، حق التّدخل، المقاومة، ...

- ينبغي أن تنتهج دول الاتحاد الافريقي سياسات أكثر واقعيةً وعمليةً في مجابهة التّحديات المالية، الأمنية والسِّياسية التِّي تحول دون استقلالية قراراتها السِّيادية في المنظمات الدّولية، وإعادة تعريف أهداف سياساتها الخارجية لتمكين القارة من الاضطلاع بدورها وتحمُّل مسؤوليتها في الشّؤون العالمية استنادا إلى مبدأ "أفرقة الحلول" والاعتماد على المقدّرات والإمكانات الذّاتية للقارة لتحقيق استقلالية مالية من خلال تعزيز حركة العلاقات الاستثمارية الثّنائية والمتعدِّدة الأطراف وتنويع اقتصاداتها كبديل عن الاعتماد على سياسة القروض والمساعدات الأجنبية، وهو ما من شأنه ضمان ميزانية مشتركة ودائمة لتمويل صندوق الاتحاد الافريقي لدعم عمليات السّلام، لاسيما مع فشل مهام معظم بعثات حفظ السّلام التّابعة للأمم المتحدة في القارة وعدم قدرتها على حماية المدنيين.

- يستوجب توحيد الصّوت الإفريقي في مجلس الأمن الدّولي خطوات إصلاحية عميقة داخل الاتحاد الافريقي نفسِه من أجل بناء السّلام على المدى البعيد وتحقيق التّنمية المستدامة، وهو ما يتطلب إرادة سياسة جادّة لتجاوز التّناقضات البنيوية للأنظمة السِّياسية الإفريقية، تجاوز أزمة الثِّقة في العلاقات

الإفريقية، وضرورة التّغلب على حالة التّبعية النّفسية والثّقافية والسِّياسية للقوى الخارجية من خلال التّحول نحو بناء شراكات فعالة على أساس توافقات براغماتية قائمة على مبدأ رابح-رابح تستهدف أولاً وأخيرًا تحقيق المصالح الحيوية للدّولة الإفريقية وتنمية وأمن الإنسان الإفريقي.

ـ الهوامش:

[1]- أنظر ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السّابع: فيما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السِّلم والإخلال به ووقوع العدوان، من المادة 39 إلى المادة 51.

[2]- مفهوم القوى الصّاعدة أو النّاشئة Rising Powers استعمله الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agfamel لأول مرة سنة 1981 في إشارة إلى العديد من القوى الاقتصادية والصِّناعية ذات الاقتصادات الكبيرة التّنافسية مثل الصِّين، الهند، ماليزيا، إندونيسيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، جنوب إفريقيا، تركيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية. ومن أبرز المؤشرات التِّي تعكس حالة النّهوض الاقتصادي لديها: تسجيل نمو سريع، ارتفاع مستوى الدّخل الفردي والعالمي، بنية تحتية متطورة، ضعف المديونية، استقطاب كبير لحركة رأس المال والاستثمارات الخارجية، ارتفاع حجم الصّادرات وفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي.(حول الموضوع أنظر: إدريس عطية، **جهود القوى الصّاعدة في التّعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة**، المجلة الجزائرية للدِّراسات السِّياسية (الصّادرة عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السِّياسية، الجزائر)، العدد 01، المجلد 04، 2017/06/01، ص.318.).أمّا مفهوم القوى التّعديلية، المُراجعة أو المُوازنة Revionist Powers الّذي تعتمده النّظرية الواقعية الهجومية فيُشير إلى تلك القوى التّي تستهدف تغيير الوضع الدّولي القائم في العلاقات الدّولية وتعديله من خلال تحدِّي القوة العالمية المهيمِنة ومحاولة الحدّ من تفوق طرف بالقوة، وتسعى بوضوح إلى توسيع دائرة نفوذها ومصالحها العالمية انطلاقا من امتلاكها لمقومات القوة العسكرية والنّووية، السِّياسية، الاقتصادية على غرار روسيا، الصِّين وإيران. وفي ضبط العلاقة بين المفهومين يمكن القول أنّه ليست كلّ دولة صاعدة تملك بالضّرورة نوايا تعديلية لتغيير النِّظام القائم، بينما

يمكن تصنيف بعض القوى الصّاعدة على أنّها تعديلية وموازِنة لهيمنة القوة العالمية على غرار الصِّين مثلاً.

[3]-Feyzullah Yilmaz , **The United Nations Security Council reform : a critical approach** (Master's thesis supervised by Pr Geoffrey P.Gooch), Linkoping University, Department of management and engineering, Masters of International and European Relations , Sweden, May 2007, p.53.

[4]- **Ibid**, pp.20-24.

[5]- Thembisani Mpofu, **Interrogating the feasibility of collective governance in addressing African problems: case of Ezulwini consensus (2005-2017)** (a research project submitted to the Midlands State University in partial fulfilment for the requirements of a Master of science in International affairs degree), Department of Politics and Public Management , 2018, p.6.

[6] - ديفيد بوسكو، **خمسة يحكمون العالم: مجلس الأمن ونشأة النِّظام العالمي الحديث**، ترجمة: غادة طنطاوي، الطّبعة الأولى، القاهرة، المركز القومي للتّرجمة، 2014، ص.16.

[7] - يتعلق الأمر بالقرارات التّالية الصّادرة تباعًا عقب بداية النِّزاع العراقي الكويتي سنة 1990: القرار رقم 660، القرار رقم 661 (1990/08/06)، القرار رقم 662 المتعلق بفرض العقوبات على العراق (أوت 1990)، القرار رقم 664 (1990/08/18)، القرار رقم 665، القرار رقم 666، القرار رقم 667 (1990/09/16)، القرار رقم 667، القرار رقم 670 (1990/09/25)، القرار رقم 674، القرار رقم 677، والقرار رقم 678.

[8]- نعيمة عميمر، **دمقرطة منظمة الأمم المتحدة**، بيروت: المطبعة الجامعية للدِّراسات والنّشر والتّوزيع، 2007، ص.480.

[9]- ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص ص.310-311.

[10]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التّنظيم الدولي منذ 1945**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 202، أكتوبر 1995، ص ص 449-450.

[11]- إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص.322.

[12] - تأسست مجموعة البريكس في قمة بيكاترينبرغ – روسيا في جوان 2009 من 4 أعضاء هي: روسيا، الصِّين، الهند والبرازيل ثمّ تمّ انضمام جنوب إفريقيا لها سنة 2010، وكان من أهمِّ مخرجات أعمال القمة ال15 للمجموعة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا المنعقدة بتاريخ 22-2023/08/24 توسيع عضوية مجموعة بريكس+ ابتداءً من جانفي2024 لتضمَّ 6 دول هي : إيران، الأرجنتين، المملكة العربية السّعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر وإثيوبيا .

[13] -**"تجديد الشّراكة: ما الذي انتهت إليه قمة روسيا – إفريقيا 2023؟"**، وثيقة صادرة عن إنتريجونال للتّحليلات الاستراتيجية MIR ، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، العدد 241، 2023/07/31، ص ص. 1-6 . على الرّابط:
https://www.interregional.com/app/uploads/2023/07/1690825108_193_9536345_2023241.pdf.

[14] - ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص ص.265-270.

[15]- Meshache Ampwera, **The prospects for China –Africa cooperation under the framework of the United Nations Security Council reforms** , Asian journal of multidisciplinary studies, Vol.7, Issue 11, November 2019, pp.47-49.

[16]- ادريس عطية، **مرجع سابق**، ص.320.

[17] - زهير حمداني، **"بين عوامل القوة والضّعف ...هل تقدر بريكس على كسر منظومة الغرب؟"**،على الرّابط :
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/longform/ 22/08/2023, 22:40h.

[18]- عبد القادر رزيق المخادمي، **تكتل دول البريكس: نحو نظام عالمي جديد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص ص.17-18.

[19]- ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص.346.

[20]- برتران بديع، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدّولية**، ترجمة: جان ماجد جبور، الطّبعة الأولى، الدّوحة: المركز العربي للأبحاث والدّراسات السّياسية، 2015، ص.150.

[21]- ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص.347.

[22] - برتران بديع، **مرجع سابق**، ص.151.

[23]- فرج عصام بن جليل، **مجلس الأمن الدّولي: دراسة في الاختصاص القانوني والسّياسي، مظاهر اختلاله ومعوقات إصلاحه في ظلّ المتغيرات الدّولية** (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السّياسية)، قسم العلوم السّياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشّرق الأوسط، عمّان (الأردن)، آب 2017، ص.111.

[24] - حول الموضوع أنظر :
Robert W. Cox ,**Gramsci ,Hegemony and International Relations : an essay in method**, Millennium: Journal of International studies, Vol.12, N.2, June1, 1983.

[25] -Feyzullah Yilmaz , **Op.cit** , pp.14-15.

[26]- **Ibid**, p.38.

[27] - برتران بديع، **مرجع سابق**، ص.49.

[28] - **المرجع نفسه**، ص ص.128-129.

[29] - علي الأمين المزروعي، **دراسات في النِّظام العالمي: براهمة العالم ومنبوذوه**، ترجمة: أحمد حسن المعيني، عُمَان: كتاب نزوى، 2015، ص ص.44-45.

[30] - برتران بديع، **مرجع سابق**، ص ص.161-162.

[31]- André Lewin, **Les Africains à l'ONU**, Relations Internationales, N.128, 04/2006, p.57.

[32] - مرَّ تشكيل مجلس الأمن منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة بمرحلتين: الأولى (1945-1965) تكوَّن فيها من 11 عضوا (5 دائمين و 6 غير دائمين) والمرحلة الثانية (من 1965 إلى يومنا هذا) تكوَّن فيها من 15 عضوا (5 دائمين و10 غير دائمين) وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 1991 المؤرخ في 1963/12/17 تمّ تعديل المادة 23 من الميثاق ليصبح مجلس الأمن مكوناً من:

1- أعضاء دائمين: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا.

2- أعضاء غير دائمين: عددهم 10 تنتخبهم الجمعية العامة بأغلبية الثّلثين ولمدة سنتين ولا يجوز إعادة انتخاب من انتهت ولايته بصورة مباشرة وعلى الجمعية العامة مراعاة في هذا الاختيار: - مدى مساهمة الدّولة في الحفاظ على السِّلم والأمن الدّوليين، وعدالة التّوزيع الجغرافي بما يضمن تمثيل مختلف مناطق العالم.

[33]- فرج عصام بن جليل، **مرجع سابق**، ص ص.58-60.

[34]- رياض مهدي عبد الكاظم، **معوقات إصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدّولية الجديدة**، مجلة العلوم السِّياسية (الصّادرة عن جامعة واسط، العراق)، العدد 60، 2020، ص ص.99-100.

[35] - ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص.437.

[36] - فرج عصام بن جليل، **مرجع سابق**، ص ص.64-66.

[37] - رياض مهدي عبد الكاظم، **مرجع سابق**، ص.99.

[38]- ديفيد بوسكو، **مرجع سابق**، ص .414.

[39]- سمّي كذلك نسبة إلى وادي Ezulwini Valley الذي يقع شمال غربي مملكة إسواتيني (سوازيلاند سابقاً)، انعقد في مارس 2005، وتمَّ اعتماد هذا الإجماع/ الوفاق/ الاتفاق في الدّورة الاستثنائية للمجلس التّنفيذي للاتحاد الإفريقي في 2005/03/26في أديس أبابا (إثيوبيا) .

[40]- African Union, EX/EX.CL/2(vii), The Common African position on the proposed reform of the United Nations: The Ezulwini Consensus, 7-8 March, 2005, Addis Ababa, Ethiopia, PP.9-10.

[41]- Shirambre P.Tunamsifu, **The international conference on the Great Lakes region and the implementation of the Ezulwini consensus: challenges and prospects**, The journal

for trans disciplinary research in Southern Africa, N.13(1), July 2017, pp.1-2.

[42]- المقرّر رقم ASSEMBLY/AU/DECL.2(v) المتضمّن إعلان سرت حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة، مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدّورة العادية الخامسة، سرت، ليبيا، 4-5 جويلية 2005.

[43]- كريم خلفان، **مجلس الأمن وتحديات السِّلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة**، مجلة المفكّر(الصّادرة عن كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر)، العدد06، ص ص.45-46.

[44]- African Union, PSC/HLS/09(2022), Conclusions of the 9th High –Level Seminar on peace and security in Africa, Oran Process. " Enhancing cooperation between the AUPSC and the A3", 7 to 9December 2022, Oran, Algeria, pp.1-9.

[45]- تقترح مجموعة الأربعة G4 زيادة 6 مقاعد دائمة في مجلس الأمن : 2 لإفريقيا، 2 لآسيا، 1 لأوربا الغربية و1 لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، كما تقترح زيادة 4 مقاعد غير دائمة : 1لإفريقيا، 1 لآسيا، 1 لأوربا الشرقية و1 لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي مع استعداد المجموعة الانتظار لمدة 15 سنة للحصول على حق النّقض.

[46]- George Chmidi Mbara and Nirmala Gopal, **Re- evaluating the African Union's Ezulwini Conesus in the reform of the United Nations Security Council**, Journal of African Union Studies, Vol.10, N.1, April 2021, pp.63-66.

[47]- أشرف محمد حسب الله، **السِّياسة الخارجية النّيجيرية تجاه افريقيا في ظلّ الجمهورية الرّابعة (منذ عام 1999)**، آفاق إفريقية (الصّادرة عن قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات المصرية)، السّنة 18، العدد 48، 2019، ص.56.

[48]- Ruchita Beri, **UNSC reform: Africa holds the key** in: Ruchita Beri and Arpita Anant (eds.), **United Nations Security Council reform: perspectives and prospects**, New Delhi : Institute for defense studies and analyses, June 2014, pp.49-50.

[49]- **Ibid,** p.49.

[50] -كريم خلفان، **مرجع سابق**، ص.47.

[51]- نعيمة عميمر، **مرجع سابق**، ص ص.496-499.

[52]- مرسوم رئاسي رقم 20-42 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1441 ه الموافق ل11 فبراير سنة 2020 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتّعاون الدّولي

من أجل التّضامن والتّنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد07، 18 جمادى الثانية 1441ه الموافق ل 12 فبراير 2020، ص ص. 6-9.

[53] ـ فاطمة صلاح الجندي، **الدّور المصري في قارة إفريقيا في عهد الرّئيس عبد الفتاح السّيسي**، مجلة البحث العلمي (الصّادرة عن جامعة عين شمس، مصر)، عدد خاص، 2020، ص ص.16-17.

[54] ـ من مظاهر هذا التّعاون: إنشاء مركز القاهرة من أجل التّدريب على حلّ الصّراعات وحفظ السّلام في إفريقيا سنة 1995 بالتّعاون مع الاتحاد الافريقي، ومبادرة إنشاء مركز الاتحاد الافريقي لإعادة الإعمار والتّنمية في مرحلة ما بعد النّزاعات Auc-Pcrd ووحدة لدعم الوساطة والوقاية من النّزاعات بهيكل مفوضية الاتحاد الافريقي خلال قمة الاتحاد في أديس أبابا سنة 2015، بالإضافة إلى تنمية العلاقات الثّقافية من خلال البعثات التعليمية، ومراكز دراسات مهتمة بالشّأن الإفريقي .

[55]- Ruchita Beri, **Op.cit**, pp.43-47.

[56]- Thembisani Mpofu, **Op.cit.**, p.8.

[57]- **Ibid**, p.51.

[58] ـ أنظر على التّوالي نصي المادة 13 والمادة 21 من بروتوكول إنشاء مجلس السّلم والأمن التّابع للاتحاد الإفريقي.

[59] ـ أنظر الفقرة 1 من المادة 17 من بروتوكول إنشاء مجلس السّلم والأمن التّابع للاتحاد الإفريقي.

[60]- André Lewin, O**p.cit.**, p.60.

[61] ـ أشرف محمد حسب الله، **مرجع سابق**، ص ص.56-58.

[62]- Thembisani Mpofu, **Op.cit**, p.26.

[63]- **Remarks by President Biden before the 77th session of the United Nations General Assembly, United Nations headquarters, September21, 2022**.
In: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/09/21/remarks-by-president-biden-before-the-77th-session-of-the-united-nations-general-assembly/11:08
A.M.